

الإستثمار والتطوير و التمويل العقارى

يقدم مكتب الدكتور مصطفى الروبي الخدمات القانونية للأفراد والشركات المالكين لعقارات او المتعاملين في بيع وشراء وتأجير وتطوير وتمويل العقارات يعمل فريق خبراء المكتب فى جميع الصفقات العقارية ومشاريع التطوير العقارى مختلفة الحجم بما فى ذلك المباني الصناعية والتجارية والسكنية ويمتلك المكتب خبرة واسعة فى تقديم المشورة لجميع مشاريع التطوير العقارى ومتابعتها بداية من اختيار الموقع والموافقة على استخدام الاراضى واستصدار التراخيص اللازمة والتطوير والبناء والتشييد والتمويل والتأجير والمبيعات حتى النهاية

التطوير العقارى

يقدم مكتب الدكتور مصطفى الروبي الخدمات القانونية لهذه الخدمة كافة الخبرات والجهود والاستشارات القانونية من خلال تقديم المساعدة فى البحث عن الاراضى ذات المواقع المهمة والمميزة للقيام بمشاريع التطوير العقارى والانشاءات سواء على مستوى استثمارات صغيرة أو استثمارات كبيرة على مستوى الشركات يتم ذلك من خلال مفهوم التطوير العقارى وهو عمل تجارى واستثمار ناجح مريح يتضمن أنشطة التعديل كالإصلاح الجزئي أو الكلي للعقارات القديمة أو المهملة أو تجديد المباني القائمة أو شراء الاراضى الخالية ثم إقامة مشروع مبتكر عليها ثم تسويقه وبيعه بعد ذلك

التمويل العقارى

يقوم المكتب بتقديم كافة خبراتها وجهودها واستشاراتها فى مجال تسهيل التمويل العقارى(التمويل بالإجارة – لجميع الأشخاص (المشاركة المنتهية بالتمليك – المشاركة المتناقصة –التمويل بالمراجعة – التمويل بالمشاركة الطبيعية أو الهيئات الإعتبارية ابتداء من شرح الإجراءات والمستندات المطلوبة وتقديمها الى كافة جهات التمويل ومتابعة كافة الإجراءات حتى الحصول على التمويل اللازم لشراء أو تحديث أو بناء العقار أو القروض اللازمة لإقامة المشروعات العقارية، علي أن يقوم المستفيد من هذا التمويل بتسديد تكلفة التمويل الذى حصل عليه على هيئة أقساط خلال مدة خمس أو عشر أو خمسة عشر أو خمسة وعشرين أو حتى تصل فى بعض الأحيان إلى ثلاثين عام